

المخلص

لقد اثبتت التجربة العراقية بعد عام ٢٠٠٣ عن وجود صراع دائم بين الاحزاب السياسية من اجل السلطة والقوة و النفوذ وكان هذا الصراع قائم على اساس التوافقات السياسية من اجل الحصول على النفوذ و المال و السلطة بسبب طبيعة العمل السياسي الذي افتقر الى حد كبير الثقة المتبادلة بين الاحزاب السياسية الحاكمة الى جانب المعوقات و التحديات الاخرى التي واجهت العملية الديمقراطية ومنها عدم تأهيل الكوادر الحزبية و التوافقات السياسية و الفساد و العجز الحكومي في توفير الخدمات للمواطنين ، فضلاً عن ذلك لم تقم الاحزاب بتطوير امكاناتها على مستوى القاعدة و القيادة ولم تهتم بتأهيل كوادرها على المستوى الثقافي و الديمقراطي ، حيث يعد التنظيم الحزبي بمثابة العمود الفقري الذي يبنى عليه جسد الحزب السياسي و كيانه القائم فهو الذي تبنى سياسات الحزب الايدلوجية و التنظيرية و الميدانية كما ويتحكم التنظيم الحزبي في حلقات الربط بين الاقطاب الاساسية للعمل الحزبي وهي (القيادة و القاعدة و الجماهير و المؤسسات الاخرى) وبعد عام ٢٠٠٣ ظهرت في العراق المئات من الاحزاب السياسية بعضها كانت في المعارضة و البعض الاخر تشكل بعد عام ٢٠٠٣ ، لقد ساعد سقوط النظام الدكتاتوري في العراق على فتح باب المشاركة السياسية على مصراعيه ، فتكاثر احزاب نتيجة اغتنام المواطنين فرصة تنظيم انفسهم سياسيا وجعل اصواتهم مسموعة في العملية الديمقراطية ، وقد شاركت الاحزاب السياسية في العملية الانتخابية و التي وصل عددها الى اكثر من ٣٠٠ حزبا في انتخابات عام ٢٠٢١ ، وقد فشلت نسبة كبيرة ممن هذه الاحزاب في الحصول على مقاعد في مجلس النواب العراقي ، فاغلب الاحزاب السياسية لم تتمكن من اثبات وجودها على الارض ، حيث انها لم تكن موجودة في الواقع الا على الورق وحتى تلك الاحزاب التي ظهرت على انها لاعب رئيسي لم تتمكن من تحقيق نتائج جيدة في الانتخابات ، وعليه نرى بأن الاحزاب السياسية في العراق يجب ان تقوم بإصلاحات هيكلية و تنظيمية في وحدات و هياكل الحزب السياسي على وفق ما جاء بقانون الاحزاب السياسية في العراق رقم ٣٦ لسنة ٢٠١٥ كما يجب على قادة الاحزاب السياسية من



العمل على التأكيد على البناء المؤسسي الفعال و المنظم و الاهتمام بجانب التنظيم الحزبي كونه الركيزة
الاساسية في عمل الاحزاب .

